دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات متناهية الصغر لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة في العراق

م.م. ثابت حسان ثابت
قسم الرقابة و التدقيق الداخلي
جامعة نينوى
الموصل – العراق

م.م. أنس إحسان شاكر
قسم الإدارة القانونية
الجامعة التقنية الوسطى
الموصل – العراق

المستخلص :

تضيف المشاريع المتناهية في الصغر قيمة لإقتصاد البلاد عن طريق خلق فرص عمل و تعزيز القوة الشرائية وخفض التكاليف، كما أنها أداة علاجية في التخطيط لمشاركة الأفراد في البيئة الإقتصادية، ومن ناحية أخرى فإن للمصارف الإسلامية دوراً كبيراً في تعزيز تلك المشاريع من خلال التمويل.

إن الهدف من هذا البحث هو التعرف على محددات العلاقة بين المصارف الإسلامية و المشاريع المتناهية في الصغر و دور تلك المصارف في التنمية المستدامة للمشروعات متناهية الصغر.

يقدم البحث قراءات للخلفية النظرية لمفهوم تمويل المشاريع المتناهية في الصغر ووسائل تطبيقها في السوق العراقي بالتنسيق مع المصارف الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث إعتمد الباحثان على المنهج الوصفي في مقارنة فوائد العلاقة بين المصارف الإسلامية و المشاريع المتناهية في الصغر ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة ، وكيف يمكن تطوير أساليب تمويلية جديدة.

توصل الباحثان الى عدة نتائج أهمها أن العلاقة بين المصارف الإسلامية و المشاريع المتناهية في الصغر يمكن أن تحدث تغييراً إيجابياً للمستفيدين مالياً من خلال زيادة دخل الفرد، بالإضافة الى زيادة إحساس الفرد بإنتمائه الى البيئة المحيطة به، ومن ناحية أخرى يمكن زيادة أرباح المصارف الإسلامية من خلال تقليل مخاطر التمويل وذلك بتجزئته وبالتالي تقليل الخسائر المتوقعة وزيادة فرص الإستثمار التمويلي وإدخال عوائد مالية للإقتصاد العراقي الذي يعاني من عجز نتيجة إنخفاض أسعار النفط دولياً، وتشجيع المواطنين في العراق على إستثمار أموالهم داخل العراق، كما أن تشجيع المشاريع المتناهية في الصغر يقدم صورة مشرقة للمسؤولية الإجتماعية التي يمكن أن تقدمها المصارف الإسلامية في العراق.

الكلمات المفتاحية :

المصارف الإسلامية، المشاريع المتناهية في الصغر، التنمية المستدامة

The Role of Islamic Bank in Financing the Micro-projects to Achieve Sustainable Development
Case of Iraq

Thabit H. Thabit
Dept. of Control and Internal Audit
Ninevah University
Mosul - Iraq

Anas I. Shaker
Dept. of Legal Administration
Middle Technical University
Baghdad – Iraq

Abstract:

Micro-projects add value to the economy of the country by creating jobs, enhancing purchasing power and reducing costs. It is a tool for planning the participation of individuals in the economic environment. Islamic banks play a major role in promoting these projects through financing.

The research aims to identify the determinants of the relationship between Islamic banks and micro-projects, and the role of these banks in the sustainable development of micro-projects.

This research provides readings of the theoretical background of the concept of financing micro-projects and means of application in the Iraqi market in coordination with Islamic banks to achieve sustainable development.

The researchers rely on the descriptive approach in comparing the benefits of the relationship between Islamic banks and micro-project and their role in achieving sustainable development, and developing new financing methods.

The researchers conclude several results, the most important one is that the relationship between Islamic banks and micro-projects can make a positive difference for the beneficiaries by increasing the per capita income, in addition to increase the individual's sense of belonging to the surrounding environment.

On the other hand, the profits of Islamic banks can be increased by reducing the risk of financing by fragmentation and thus reducing the expected losses and increasing the opportunities for financial investment and entering financial returns to the Iraqi economy, which suffers from a deficit due to lower oil prices internationally, and encouraging citizens in Iraq to invest their funds inside Iraq.

Micro-projects provide a bright image of social responsibility that can be provided by Islamic banks in Iraq.

Keywords:

Islamic Banks, Micro-projects, Sustainable Development

المقدمة :

تشكل القوى العاملة في البلدان النامية أكثر من 500 مليون عامل أو عاملة ممن يذهبون الى أعمالهم الذاتية كالزراعة أو النجارة أو أعمال النسيج، حيث يشكل التوظيف الذاتي الحل الأمثل لهم و الذي يضمن دورة حياة إقتصادية مستقرة كما أن معظمهم يعمل دون الإعتماد على أي مورد مالي ثابت كراتب القطاع الحكومي أو مدخرات أمنة.

إن رأس المال الصغير يمكن أن يحقق فرقاً ونمواً في الدول النامية والذي ربما يبدأ من (200) دولار من أجل شراء معدات للحرفي أو ماشية للمزارع، حيث أن مثل هذه الإستثمارات الصغيرة يمكنها أن تساهم في زيادة دخل الأسرة، ومع ذلك يبقى السؤال المطروح من سوف يمول هذه الشريحة من المجتمع؟ حيث أن هؤلاء الأفراد ليس لديهم ضمانات للحصول على قروض من القطاع المالي الرسمي الذي يتجاهل الملايين من الأفراد ذوي الدخل المنخفض في سعيهم للقيام بأنشطة تجارية، وعليه فإنهم سيحرمون من العديد من الخدمات المالية التي تتيح لهم المشاركة في الدورة الإقتصادية لبلدهم و لاسيما خدمات الإدخار و الإئتمان .

مع نهاية السبعينات، قدمت مجموعة من المنظمات و المصارف غير الربحية قروضاً للأفراد ذوي الدخل المنخفض وتعتبر تجربة مصرف Grameen في البنغلاديش و التي إستحدثها أستاذ الإقتصاد الدكتور محمد يونس من أنجح التجارب في الدول النامية حيث فكرة المصرف تنصب على تقديم قروض صغيرة لتمويل مشاريع منزلية وتتركز بالأساس على النساء، وقد قدم المصرف منذ تأسيسه في منتصف السبعينات نحو (11 مليون) قرض، ووصلت نسبة تسديد القروض إلى (98%)، وتعتمد منهجية مصرف Grameen على الدافعية التي يمتلكها المقترض و ليس على أساس ملكيته المادية، كما أن أحد أهم مبادئه أن محدود الدخل لا ينبغي أن يذهب الى المصرف وإنما يجب أن يذهب اليه المصرف، كما يعتمد المصرف بوصفه مشروع ربحي يقوم على تدوير الأموال وإستثمارها على نظام مالي وإداري صارم قائم على ضمان المجاميع المحلية بالإضافة الى رقابة ومتابعة موظفي المصرف.

خلال الثمانينات والتسعينيات، تطورت فكرة التمويل للمشاريع المتناهية في الصغر بسرعة كطريقة ناجحة لتقديم خدمات مالية لذوي الدخل المنخفض واعتبرت واحدة من الأدوات الأساسية لمكافحة الفقر من خلال تسهيل وصولهم إلى الخدمات المالية المستدامة عن طريق المؤسسات المالية القادرة على توفير خدمات الادخار وتقديم الائتمان بأسعار مناسبة لتغطية التكاليف المالية والتشغيلية، وضمان نسبة عالية من التسديدات التي تؤدي إلى الحصول على الأرباح لتوسيع الخدمات المقدمة وتسليمها لمجموعة واسعة من الأفراد الأخرين لإقامة مشاريعهم الخاصة.

ومن هذه النقطة إنبثق دور المصارف الإسلامية كمؤسسات مالية ذات مسؤولية إجتماعية قائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية لتحقيق الإستدامة في التنمية الإقتصادية .

أهمية البحث :

تتمحور أهمية البحث بالآتي :

1. البحث عن حلول إقتصادية مناسبة لمساعدة ذوي الدخل المنخفض على إقامة مشاريعهم المتناهية في الصغر و تمويلهم، نظراً للفقر المتزايد في العراق بسبب الظروف السياسية و الإجتماعية التي يمر بها مؤخراً .
2. توصيف قدرات المقترضين الصغار في المشاركة مع العناصر الأخرى في التنمية المستدامة في العراق من خلال وضع خطة كاملة من الاقتراحات والتوصيات لإطلاق مثل هذه الأفكار.

3. تفعيل دور المصارف الإسلامية في العراق على دعم المشاريع المتناهية في الصغر من خلال تقديم تجارب المصارف الإسلامية الأجنبية وفوائد تطبيقها في العراق.

مشكلة البحث :

يركز هذا البحث على دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المتناهية في الصغر وأثرها على تحسين معايير حياة المستفيدين في التنمية المستدامة، ومن ناحية أخرى، توضح الفوائد المادية و الإجتماعية التي ستعود على تلك المصارف والجهات الداعمة لها.

فرضية البحث :

ينبع البحث من فرضية أساسية مفادها "أن المشاريع المتناهية في الصغر و المدعومة من قبل تمويل المصارف الإسلامية لها القدرة على تحقيق التنمية المستدامة" .

أهداف البحث :

يمكن تلخيص أهداف البحث بالآتي :

1. توضيح أثر تمويل المشاريع المتناهية في الصغر في العراق على مساعدة الأفراد ذوي الدخل المنخفض على البدء بمشاريعم الخاصة وذلك بتمويلهم بشكل مستدام .
2. إقامة علاقة ناجحة بين المصارف الإسلامية و الأفراد ذوي الدخل المنخفض لإستحداث مصدر إقتصادي هام يعود بالفائدة الإقتصادية والإجتماعية على كلا الطرفين .
3. تقديم توصيات لمساعدة الحكومة العراقية في المشاركة ودعم المشاريع المتناهية في الصغر لتحقيق التنمية المستدامة .

الدراسات السابقة :

لقد أوضحت Otero أن هدف تمويل المشاريع المتناهية في الصغر في الأساس هو مكافحة الفقر إذ أنه يخلق إمكانية للحصول على رأس مال إنتاجي لذوي الدخل المنخفض و يساهم في تعزيز رأس المال البشري من خلال التعليم و التدريب و بناء منظمات محلية تمكن الأفراد من الخروج من دائرة الفقر و تعزيز شعورهم بالكرامة و الإنتماء و يمكن الفرد من المشاركة في الإقتصاد و المجتمع (Otero, 1999: 10) كما علق أخرون على الدور الحاسم لتمويل المشاريع المتناهية في الصغر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ يوضح Simanowitz and Brody بأن تمويل المشاريع المتناهية في الصغر هو إستراتيجية رئيسية لتحقيق أهداف التنمية و بناء أنظمة مالية تلبي إحتياجات أكثر الأفراد فقراً (Simanowitz and Brody, 2004: 1)، أما Littlefield et al. فإنه يذكر بأن تمويل المشاريع المتناهية في الصغر هي عامل ذو سياق حاسم له تأثير قوي على إنجازات الأهداف التنوية، لأنه فريد من نوعه في التداخلات التنموية، فهو يمكن أن يحقق فوائد اجتماعية على أساس دائم ومستمر وعلى نطاق واسع، وبالإشارة إلى دراسات الحالات المختلفة، فإنها تبين كيف لعب تمويل المشاريع المتناهية في الصغر دوراً كبيراً في القضاء على الفقر، وتعزيز التعليم، وتحسين الصحة وتمكين الدور المجتمعي للمرأة (Littlefield et al., 2003: 3)، ويعزي Baydas et al. تمويل المشاريع المتناهية في الصغر في المصارف الى حد كبير الى جهود فردية لتعزيز هذه الأنشطة والذين كانوا على مساس من عمليات المنظمات غير الحكومية في مجال التمويل للمشاريع المتناهية في الصغر والتي نادراً ما تستند الى دوافع ربحية بحتة، كما أن عمليات الرقابة لا تثبط عمليات التمويل في المصارف، وكذلك فإن معظم المصارف التي تسعى لتمويل المشاريع المتناهية في الصغر تستخدم ودائع خاصة من أجل تمويل تلك القروض وإن كانت أموال المانحين و خطط الخصم الحكومية مازالت تمثل المصادر الأرخص للتمويل (Baydas et al., 1997: 3)، وعلاوة على ذلك،

فلقد خلصت دراسة حالة أجريت على اثنين من المصارف التجارية المختلفة في زمبابوي وكينيا إلى أنه لا تزال هناك حالات قليلة جدا من المصارف ذات الملكية الخاصة لتخفيض حجم تمويل المشاريع المتناهية في الصغر لأسباب تجارية بحتة، ومن أهم الأسباب التي تحديدها أثر تحرير الأسواق؛ حيث تواجه المصارف المحلية منافسة متزايدة من المحلية المحلية المستحدثة والمصارف الأجنبية التي تدخل السوق، لذلك فهي ملزمة بالبحث عن أسواق بديلة للبقاء على قيد الحياة (Bell et al., 2002: 97)، ويرى Isern and Porteous بأن المصارف التي ترغب في الإستفادة من الفرص المتاحه لتمويل المشاريع المتناهية في الصغر أن تقيم إعتباراتها بعناية وتحدد أهدافها وحجم السوق المحتمل والمنافسة والبيئة التنظيمية وبنيتها التحتية وهيكليتها القانونية (Isern and Porteous, 2005: 8) .

المبحث الأول

الإطار النظري لتمويل المشاريع المتناهية في الصغر

1. الخلفية التاريخية لتمويل المشاريع المتناهية في الصغر :

لقد بدأت فكرة تمويل المشاريع المتناهية في الصغر بسبب الحاجة إلى أدوات جديدة في مجال تطوير الإقتصاد لذوي الدخل المنخفض التي تقوم بتشغيل مشاريع صغيرة خاصة بها من خلال مساعدتها على التغلب على أحد أهم العقبات وهي الإئتمان لكي تستفيد من العديد من الخدمات المصرفية، إذ يعتبر النظام المالي الرسمي دائماً هذه الشريحة من المجتمع كفئة غير قادرة على التعامل مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى حيث ليس لديهم ضمانات بالإضافة إلى احتمال تخلفهم عن السداد، ومن ثم فإنهم ملزمون بالاقتراض من مصادر مالية غير رسمية ذات أسعار فائدة مرتفعة (Thabit and Mardini, 2015: 7).

أثبتت العديد من التجارب الدولية أن الزبائن ذوي الدخل المنخفض قادرون على التعامل مع المصارف والاستثمار في مشاريعهم المتناهية في الصغر، وان هذه الأساليب من شأنها أن تحد من الفقر و تعزز التنمية الإقتصادية بشكل مستدام.

لقد أوضح تقرير قمة القروض المتناهية في الصغر أنه في عام 2013 وصل عدد مؤسسات تمويل القروض المتناهية في الصغر إلى (2931) مؤسسة في جميع أنحاء العالم مع أكثر من (80 مليون) مستفيد منهم (54 مليون) منهم كانوا في أدنى مستوى اقتصادي عندما حصلوا على القروض و (82.5%) منهم كانوا من النساء، وإذا توقعنا أن متوسط حجم الأسرة هو خمسة أفراد، يمكننا القول إن تمويل المشاريع المتناهية في الصغر أثر على (274 مليون) شخص (Isern et al., 2003: 12).

لقد شكل البنك الدولي في عام 1995 المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGPA)، وأعلنت الأمم المتحدة سنة 2005 كسنة دولية لتمويل المشاريع المتناهية في الصغر بوصفها أداة جديدة للحد من الفقر، مما شجع على إنشاء العديد من المنظمات الدولية وتكللت بمنح مصرف Grameen ومؤسسه الدكتور محمد يونس جائزة نوبل للسلام في عام 2006 لجهودهم في التنمية المستدامة في بنغلاديش (www.cgpa.org).

2. المبادئ الأساسية لتمويل المشاريع المتناهية الصغر :

حددت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGPA[1]) أحد عشر مبدءاً أساسياً لتمويل المشاريع المتناهية في الصغر، وقد تم إعتمادها من مجموعة الثمانية (G8[2]) خلال مؤتمر القمة في ولاية جورجيا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبحت هذه

[1]Consultative Group to Assist the Poor (www.cgap.org)
[2]Group of Eight (Canada, France, Germany, Italy, Japan, Russia, the United Kingdom and the United States) (www.chathamhouse.org)

المبادئ إلتزامات لجميع المنظمات المانحة و مؤسسات تمويل القروض المتناهية في الصغر، وهذه المبادي هي (Thabit and Mardini, 2015: 11) :

- حاجة ذوي الدخل المنخفض الى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية و ليس الى القروض فقط: حيث أن ذوي الدخل المنخفض بحاجة الى مجموعة واسعة من الخدمات المالية المرنة و ذات الأسعار المعقولة و طبقاً لظروفهم الإقتصادية و الإجتماعية، إذ يحتاج ذوي الدخل المنخفض الى الإدخار و التحويلات النقدية و التأمين بالإضافة الى الإئتمان.
- تمويل المشاريع المتناهية في الصغر أداة قوية لمكافحة الفقر: يتيح التمويل حصول ذوي الدخل المنخفض على خدمات مالية مستدامة و زيادة دخولهم و بناء الأصول و الحد من تعرضهم للصدمات الإقتصادية الخارجية، كما يتيح لهم الإنتقال من التخطيط قصير المدى الى التخطيط الإستراتيجي المستقبلي و تحسين التغذية و رفع مستوى صحة الأطفال و تحسين الظروف المعاشية بشكل عام.
- تمويل المشاريع المتناهية في الصغر يعني بناء أنظمة مالية تخدم ذوي الدخل المنخفض: يشكل ذوي الدخل المنخفض الغالبية العظمى من السكان في معظم البلدان النامية، ومع ذلك، لا يزال تمويل المشاريع المتناهية في الصغر ينظر إليه باعتبارها قطاعاً هامشياً، ومن أجل تحقيق كامل إمكانياتها للوصول إلى عدد كبير من ذوي الدخل المنخفض، ينبغي أن يصبح تمويل المشاريع المتناهية في الصغر جزءاً لا يتجزأ من القطاع المالي.
- الاستدامة المالية ضرورية للوصول إلى أعداد كبيرة من ذوي الدخل المنخفض: إن معظم ذوي الدخل المنخفض ليسوا قادرين على الوصول إلى الخدمات المالية بسبب عدم وجود وسطاء ماليين أقوياء، ويعني تحقيق الإستدامة المالية تخفض تكاليف المعاملات، وتقديم منتجات وخدمات أفضل تلبي احتياجات الزبائن، وإيجاد سبل جديدة للوصول إلى ذوي الدخل المنخفض ممن يتعاملون مع المصارف.
- تمويل المشاريع المتناهية في الصغر هو بناء مؤسسات مالية محلية دائمية: ويعني بناء نظم المالية لذوي الدخل المنخفض من خلال بناء وسطاء ماليين محليين يمكنهم تقديم الخدمات المالية لهن بشكل دائم، وينبغي أن تكون هذه المؤسسات قادرة على حفظ المدخرات المحلية وإعادة تدويرها، وتقديم الائتمان، وتوفير مجموعة من الخدمات.
- القروض المتناهية في الصغر ليست الحل: إن القروض المتناهية في الصغر ليست مناسبة للجميع، إذ أن القروض المتناهية في الصغر والمدعومة بتحسين هيكلية التمويل الأساسية وبرامج العمالة والتدريب وغير ذلك من الخدمات غير المالية أدوات أكثر ملاءمة للتخفيف من وطأة الفقر.
- أسعار الفائدة تؤثر سلبياً على تمويل المشاريع المتناهية في الصغر: إن كلفة العدد الكبير من القروض المتناهية في الصغر أكثر من كلفة العدد القليل من القروض الكبيرة، وعليه سيكون نمو واستدامة مشاريع ذوي الدخل المنخفض محدوداً وعليه يجب تنظيم أسعار الفائدة من قبل الحكومات و المؤسسات المالية ذات العلاقة.
- دور الحكومة كعامل تمكين وليس تقديم مباشر للخدمات المالية: تلعب الحكومات الوطنية دوراً هاماً في وضع بيئة للسياسات الداعمة من أجل تحفيز وتطوير الخدمات المالية مع حماية مدخرات ذوي الدخل المنخفض.
- إعانات المانحين مكملاً وليست منافساً لرأس مال القطاع الخاص: ينبغي على الجهات المانحة استخدام أدوات المنح والقروض والأسهم المناسبة على أساس مؤقت لبناء القدرة المؤسسية لمقدمي الخدمات المالية وتطوير البنية التحتية الداعمة.

- العائق الرئيسي هو الإفتقار للقدرات المؤسسية و البشرية: إن تمويل المشاريع المتناهية في الصغر هو مجال متخصص يجمع بين الأعمال المصرفية والأهداف الاجتماعية، ويتعين بناء القدرات على جميع المستويات، كالمؤسسات المالية من خلال الهيئات التنظيمية والإشرافية ونظم المعلومات، إلى الكيانات الإنمائية الحكومية والوكالات المانحة.
- أهمية الشفافية المالية والتوعية: لا بد من وجود معلومات دقيقة وموحدة وقابلة للمقارنة عن الأداء المالي والاجتماعي للمؤسسات المالية التي تقدم الخدمات لذوي الدخل المنخفض من أجل تقييم المخاطر والعائدات تقييماً وافياً.

المبحث الثاني

التجارب الناجحة لمؤسسات التمويل المشاريع المتناهية في الصغر

1. مصرف Grameen – بنغلاديش:

لقد تم تأسيس مصرف Grameen بشكل غير رسمي في عام 1976، ثم تم تسجيله رسمياً عام 1983 كمصرف رسمي، وقدمت الحكومة (60%) من رأس المال المدفوع و (40٪) تم دفعها من قبل المقترضين، ويخصص مصرف Grameen (40 مليون) دولار أمريكي للقروض كل شهر، وفي عام 2006 بلغت نسبة المقترضين في الأسهم العادية (94٪) و (6٪) للحكومة، وقد بلغ عدد المقترضين (6.83 مليون)، (97٪) منهم من النساء من خلال (2283) فرعاً تخدم (60973) قرية ومن قبل (20223) موظفاً، لقد قدم المصرف (5.89 مليار) دولار أمريكي بنسبة سداد (98.91٪) (www.Grameen-info.org).

2. جمعية أعمال الاسكندرية (ABA[3]) – مصر

تأسست جمعية أعمال في الإسكندرية عام 1983 كلجنة في الغرفة التجارية المصرية لدعم القطاع الخاص، ثم تم تسجيلها كمؤسسة غير ربحية في عام 1988، وفي عام 1989 وبالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID[4]) ، بدأت الجمعية مشروعاً لتمويل المشاريع المتناهية في الصغر في الإسكندرية، والذي يغطي تكاليفه بعد عامين فقط بالتوازي مع تقديم الخدمات المالية و غير المالية، وفي نهاية عام 1999 وصل عدد زبائن الجمعية الى (50000) زبون، وبلغت القروض الممنوحة (140000) قرضاً بإجمالي (116 مليون) دولار و نسبة سداد (99%)، وتهدف الجمعية إلى زيادة وتطوير المشاريع المتناهية في الصغر ومساعدة أصحابها على التحول من النظام المالي غير الرسمي إلى النظام الرسمي، بالإضافة إلى تقليل معدل البطالة، ولدى الجمعية حالياً (12) فرعاً، وهناك خطة استراتيجية لتوسيع وفتح المزيد من الفروع من أجل تأسيس مصرفها الخاص (USAID, 2005: 33).

3. وكالة Agha Khan لتمويل المشاريع المتناهية في الصغر – سوريا :

على مدى أكثر من (60) عام قدمت وكالات مختلفة في شبكة Agha Khan للتنمية (AKDN[5]) خدمات تمويل للمشاريع المتناهية في الصغر من خلال برامج التنمية المتكاملة ومؤسسات التمويل، وفي سوريا بدأت وكالة Agha Khan لتمويل المشاريع المتناهية في الصغر (AKAM[6]) عملياتها عام 2003 بالتعاون مع وزارة الصحة، وخلال خمس سنوات

[3] Alexandria Business Association (www.aba.org.eg)
[4] United States Agency for International Development (www.usaid.gov)
[5] Aga Khan Development Network (www.akdn.org)
[6] Aga Khan Agency for Microfinance (www.akdn.org)

أصبحت أكبر مؤسسة لتمويل المشاريع المتناهية في الصغر في سوريا من خلال(7) فروع تقدم (50 مليون) دولار لأكثر من (38000) زبون، وكانت هنالك خطة إستراتيجية لتوسيع أعمال الوكالة من خلال إنشاء (14) فرعاً وإنشاء أول مصرف لتمويل المشاريع الصغيرة في سوريا ولكنها تأجلت بسبب الظروف السياسية القلقة في سوريا (www.akdn.org).

المبحث الثالث

دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المتناهية في الصغر

في العديد من الدول أجبرت الحكومة المصارف على تقديم الخدمات المالية لتمويل المشاريع المتناهية في الصغر، مما أجبر الكثير ممن المصارف الإسلامية على الدخول الى هذا القطاع و تحقيق ربح و تنمية مستدامين.

لقد ساعد المفهوم الشرعي للمصارف الإسلامي وتحريم الربا (الفائدة) في تطور دور المصارف الإسلامية للتنمية المستدامة من خلال تمويل المشاريع المتناهية في الصغر، إذ تعد فوائد القروض بمثابة كلفة ثابتة ترهق كاهل المقترضين ذوي الدخل المنخفض بالإضافة الى تخوف الكثير من الزبائن من الشبهة الشرعية لهذه القروض، ويتميز التمويل الإسلامي بعدة مميزات وهي (ثابت، 2016: 3) :

- المحافظة على الهوية الذاتية الإسلامية في ظل العولمة والتأكيد على قدرة المسلمين على التأثير المتبادل والإسهام الإيجابي في نظام العولمة بتقديم ما لديهم من أساليب ونظم تفيد المجتمع 0
- تحقق أساليب التمويل الإسلامية العدالة بين طرفي المعاملة بحيث يحصل كل طرف على حقه بدلاً من نظام الإقراض التقليدي الذي يحصل المقرض على حقه من مبلغ القرض والفوائد دائماً، بينما يظل حق المقترض محتملاً قد يحدث أو لا يحدث ، وهو ما يؤدي إلى قيام تنمية تفيد المجتمع.
- تتميز أساليب التمويل الإسلامية بالتعدد والتنوع بما يلبي جميع المتطلبات ، ويظهر هذا التنوع وخصوصا أنه توجد المتطلبات، ويظهر هذا التنوع وخصوصاً أنه توجد أساليب قائمة على المعاوضات التي أساسها العدل مثل المشاركات والائتمان التجاري وبجانبها توجد أساليب قائمة على الإحسان مثل القروض الحسنة والصدقات التطوعية والزكاة والوقف.

هنالك عدة صيغ إسلامية لتمويل المشاريع المتناهية في الصغر منها (ثابت و ثابت، 2015: 5):

- عقد المرابحة: وهو عقد بيع بين طرفين يتضمن قيام أحدهما ببيع سلعة للطرف الثاني مقابل هامش ربح يضاف إلى الثمن الذي اشتراها به التاجر من السوق، وبعد أن يتسلم الطرف الثاني السلعة يمكن أن يسدد ما هو مستحق عليه فوراً أو على فترة ملائمة من الزمن ، كما يجري الاتفاق بينهما.
- عقد السلم: وهو عقد بيع يتم بموجبه تسليم ثمن حاضر مقابل بضاعة آجلة موصوفة بدقة ومعلومة المقدار كيلاً أو وزناً أو عداً، وفائدته توفير قدر من التمويل للبائع أوالمنتج حتى يقوم بتسليم البضاعة بعد فترة من الزمن يتفق عليها.
- عقد البيع الآجل: وهو عقد يتم بموجبه الاتفاق على تسليم بضاعة حاضرة مقابل ثمن مؤجل يتفق عليه وعلى مقدار ربحه بحيث يتوفر قدر من التمويل للمشتري حتى يتمكن من دفع الثمن بعد فترة من الزمن متفق عليها.

- عقد الإجارة: وهو عقد من عقود البيع، إلا أنه بيع منفعة أو خدمة، وعقد الإجارة يتضمن تحديد مواصفات العين المؤجرة، وتمكين المستأجر منها وتعهد مالكها بصيانتها، ولا يشترط على المستأجر ضمان العين المؤجرة إلا في حالي التعدي والتقصير، وذلك خلال مدة وأجرة يتفق عليها طرفا العقد.
- عقد الاستصناع: هو عقد يتم بمقتضاه صنع السلع وفقاً للطلب بمواد من عند الصانع وبأوصاف معينة وبثمن محدد يدفع حالاً أو آجلاً أو على أقساط.
- عقد المتاجرة: وهو عقد يتم من خلاله تمويل المقترض بشكل كامل من قبل المقرض لشراء سلعة معينة ومن ثم بيعها في السوق لأجل تحقيق ربح على أن تقتسم الأرباح وفق نسبة مئوية متفق عليها مسبقاً بين المقرض و المقترض، وفي حالة الخسارة يتحمل المقرض كافة المبلغ مالم يكن هنالك تقصير من قبل المقترض.
- عقد المشاركة: وهو عقد يتم من خلال مشاركة المقرض مع المقترض في إقامة مشروع معين وبنسب رأس مال مدفوعة ومحددة من قبل كلا الطرفين، ويتم إقتسام الأرباح وفق نسب مئوية متفق عليها مسبقاً أما في حالة الخسارة فيتحملها كلا الطرفين وفق النسب المئوية لرأس المال.

الاستنتاجات:

من خلال دراسة أدبيات تمويل المشاريع المتناهية في الصغر و علاقتها بالمصارف الإسلامية فلقد إستنتج الباحثان الآتي :

1. أهمية تطوير نظم تمويل المشاريع الصغيرة في تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية لذوي الدخل المحدود .
2. إن تطوير الأطر القانونية لتمويل المشاريع المتناهية في الصغر من خلال منح المزيد من التسهيلات المصرفية يمكن أن تقلل من الفجوة ما بين العرض و الطلب على هذه الخدمات.
3. إن الإعتماد على تمويل المشاريع الصغيرة لذوي الدخل المحدود من شأنه أن يحدث تغييراً إيجابياً للمستفيدين مالياً من خلال زيادة دخل الفرد ، بالإضافة الى زيادة إحساس الفرد بإنتمائه الى البيئة المحيطة به.
4. إن تطبيق تمويل المشاريع المتناهية في الصغر في المصارف الإسلامية من شأنه زيادة أرباح المصارف الإسلامية من خلال تقليل مخاطر التمويل وذلك بتجزئته و بالتالي تقليل الخسائر المتوقعة و زيادة فرص الإستثمار التمويلي و إدخال عوائد مالية للإقتصاد العراقي الذي يعاني من عجز نتيجة إنخفاض أسعار النفط دولياً
5. إن تشجيع المشاريع المتناهية في الصغر من خلال تمويلها يمكن أن يعزز من إستثمار المواطنين داخل العراق كما يقدم صورة مشرقة للمسؤولية الإجتماعية التي يمكن أن تقدمها المصارف الإسلامية في العراق .

المقترحات :

بناءاً على الإستنتاجات أعلاه، يقترح الباحثان الآتي :

1. ضرورة زيادة كفاءة المقترضين للتمويل المتناهي في الصغر من خلال تدريبهم على إدارة المشاريع، والمهارات المحاسبية وإعداد دراسات الجدوى البسيطة.

2. ضرورة إعداد السياسات المالية لحجم القروض وأحجامها وأجورها وأغراضها، اعتماداً على أبحاث السوق العميقة لتقييم احتياجات المستفيدين.
3. دعم البرامج الحكومية في الدول الإسلامية التي تستهدف تنمية الصناعات الصغيرة للمشاركة بنسبة في تمويل هذه البرامج ، على أن يكون الاسترداد على أقساط بعد منح فترات سماح طويلة نسبيا وبعد التأكد من أن هذه البرامج مرتبطة بعملية التنمية الاقتصادية المستدامة .
4. فتح قنوات للتعاون مع المصارف الإسلامية التي دخلت فعلا في عمليات تمويل المشاريع المتناهية في الصغر في بلدانها وسجلت نجاحاً ، وذلك بهدف مساعدتها في توسيع نشاطها المصرفي في هذا المجال 0
5. الإشراف على إنشاء صندوق لتنمية الصناعات الصغيرة في البلدان الإسلامية بتمويل مشترك من حكومات هذه البلدان والمصارف الإسلامية فيها، بالإضافة إلى الشركات والأفراد الراغبين.

المصادر :

I. ثابت، ثابت حسان، 2016، تقييم دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في تنمية الأسواق المالية الناشئة، المؤتمر الدولي الأول، جامعة العربي التبسي، التبسة، الجزائر .
II. ثابت، ثابت حسان، و ثابت، سنان ثابت حسن، 2015، الهندسة المالية الإسلامية في الأسواق الناشئة: مدخل لتقييم أدوات الهندسة المالية الإسلامية للأسواق العراقية بإستخدام أسلوب المنطق المضبب، المؤتمر الدولي الأول، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.
III. Baydas, M., Graham, D. & Valenzuela, L., (1997), "Commercial Banks in Microfinance: New Actors in the Microfinance World", USAID.
IV. Bell R., Harper A., & Mandivenga D., (2002), "Can commercial banks do microfinance? Lessons from the Commercial Bank of Zimbabwe and the Cooperative Bank of Kenya", Small Enterprise Development Journal (SED), vol.13(4).
V. Isern J. and Porteous D., (2005), "Commercial Banks and Microfinance: Evolving Models of Success", CGAP Focus Note N.28.
VI. Isern, Jennifer, Ritchie, Anne, Crenn, Tiphaine, and Brown, Matthew, (2003), "Review of Commercial Banks and Other Formal Financial Institution Participation in Microfinance", Available online at : www.microfinancegateway.org
VII. Littleield, E., Murduch, J. and Hashemi, S. (2003), "Is Microinance an Effective Strategy to Reach the Millennium Development Goals", CGAP, Focus Note 24.
VIII. Otero, M., (1999), "Bringing Development Back into Microinance", Journal of Microinance, Vol. 1, No. 1, 8-19.
IX. Simanowitz, A., and Brody, A., (2004), "Realizing the potential of microfinance", Insights, Issue 51, 1-2.
X. Thabit, Thabit H., and Mardini, Mazen M., (2015), "The Relationship between Commercial Banks and Microfinance Institutions for Sustainable Development - Case of Iraq", 14th Scientific Conference, Al-Mansour Collage University, Baghdad, Iraq.
XI. USAID, (2005), "Case Study on Profitability of Microfinance in Commercial banks", Hatton National Bank, DAI.
XII. www.aba.org.eg
XIII. www.akdn.org
XIV. www.cgap.org

XV. www.chathamhouse.org
XVI. www.grameen-info.org
XVII. www.usaid.gov